

أهداف
محاسبة
المسئولية

اقتصاديات السياحة الحلال

حوكمة الشركات - الرقابة ضد الفساد المالي والإداري

أنواع الأصول الملموسة

30 نصيحة لتكون أكثر ذكاء



30 نصيحة لتكون أكثر ذكاء

PAGE
19

مفهوم
محاسبة
المسئولية

PAGE
15

إعداد:
د. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم



نموذج مقترح للمعاملة الضريبية
للمشروعات الصغيرة والمتناهية
الصغر

PAGE
12

وائل مراد
مدير مالي ورئيس تحرير
مجلة المحاسب العربي



طبيعة النقود وخصائصها

PAGE
13

إعداد:
مخلف محمد سليمان
ماجستير في إدارة الأعمال



PAGE
16 أساليب التحليل المالي

PAGE
18



مخاطر الاستثمار

بقلم مدير مالي
أحمد عباس

PAGE
14



المحاسبة التحليلية
واهميتها في الشركات



إقتصاديات السياحة
الحلال

PAGE
06

الدكتور / هاني طشوش



وائل مراد
مدير مالي ورئيس تحرير
مجلة المحاسب العربي

أنواع الأصول الملموسة

PAGE
04



خالد احمد ياسين

نشأة

PAGE
05

أهداف
محاسبة
المسئولية

PAGE
09

حوكمة الشركات -
الرقابة ضد الفساد
المالي والإداري

PAGE
08

إعداد:
أ. أيمن هشام عزريل
ماجستير محاسبة
جامعة أليجار الإسلامية-الهند



PAGE
09



كن مسوقاً حقيقياً
وليس نسخة إلكترونية

إعداد:
محمد حسن محمد

أنواع الأصول غير الملموسة

تم تصنيف أنواع الأصول الغير ملموسة إلى أربع أصناف

- أولاً : يمكن التمييز بينها بحسب إمكانية تمييزها عن غيرها من الأصول إلى :

- 1- أصول يمكن تمييزها بصفة منفردة مثل حقوق الإختراع ، وحقوق الحكر ، وحقوق النشر .
- 2- أصول لا يمكن تمييزها بصفة منفردة مثل شهرة المحل .

•ثانياً : يمكن تمييزها بحسب الإقتناء إلى

- 1- أصول مشتراه : هي الأصول التي يتم شراؤها من الغير بصفة منفردة أو نتيجة إندماج مجموعة من المنشأة مثل ” شهرة المحل ” .

- 2- أصول يتم تكوينها داخلياً : وهي التي يتم تويها داخل معامل المنشأة ومن أمثلتها حقوق الإختراع .

• وقد حدد المعيار المصري التكلفة في البنود التالية

- النفقات الخاصة بالمواد والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في إنتاج الأصل غير الملموس
- المرتبات والأجور والتكاليف الأخرى المرتبطة بالعاملين في إنشاء والأصل غير الملموس
- المصروفات غير المباشرة الضرورية لإنشاء الأصل

• وقد إستبعد المعيار

- نفقات البيع والنفقات الإدارية والنفقات العامة الأخرى

- الخسائر الناتجة من عدم الكفاءة وخسائر التشغيل الأولية

- النفقات المتعلقة بتدريب العاملين من أجل تشغيل الأصل

- 3- أصول يتم الحصول عليها كمنحة حكومية :

• ثالثاً : يمكن التمييز على أساس الفترة الزمنية التي تغطي المنافع المتوقعة

- 1- أصول تستفيد منها فترات معينة أو تحديد عمرها عن طريق نصوص قانونية ، مثل حقوق الحكر أو إستخدام أسماء تجارية .



بقلم / وائل مراد

- 2- أصول يرتبط عمرها بعوامل إنسانية مثل حقوق التأليف أو النشر

- 3- أصول ليس لها عمر محدد مثل الشهرة

• رابعاً : يمكن من خلال مدى إمكانية فصل الأصل عن المنشأة التمييز بين الأنواع التالية

- 1- أصول تعبر عن حقوق يمكن تحويل ملكيتها للغير مثل حقوق التأليف والنشر والأصول القابلة للبيع مثل حقوق الإختراع .

- 2- أصول لا يمكن فصلها بذاتها عن المنشأة مثل الشهرة . كما انه يوجد أيضاً أصول لا يمكن تمييزها بصورة منفردة عن غيرها من الأصول مثل

حقوق الإختراع : يعطي حق الإختراع لحاملة جميع

الحقوق التي تخول له إستخدام ، وإنتاج ، وبيع منتج معين أو عملية معينة وذلك في خلال فترة معينة ، مجرد وجود حق إختراع لا يعني وجود أصل لدى الشركة حيث يشترط لإعتبارة أصلاً من وجهة النظر المحاسبية .

العلامات التجارية : - هي كلمات أو رموز أو شكل غير متجاً معيناً ، وتعامل هذه الحقوق معاملة تختلف عن الأصول غير الملموسة حيث تتم رسملة أي نفقات تتعلق بالحصول عليها وتستفيد تكلفتها خلال العمر القانوني أو

العمر الإقتصادي المحدد أيهما أقصر على الأ تزيد فترة الإستنفاد عن أربعين عام

حقوق الإختراع : يعطي حق الإختراع لحاملة جميع الحقوق التي تخول له إستخدام ، وإنتاج ، وبيع منتج معين أو عملية معينة وذلك في خلال فترة معينة ، مجرد وجود حق إختراع لا يعني وجود أصل لدى الشركة حيث يشترط لإعتبارة أصلاً من وجهة النظر المحاسبية .

العلامات التجارية : - هي كلمات أو رموز أو شكل غير متجاً معيناً ، وتعامل هذه الحقوق معاملة تختلف عن الأصول غير الملموسة حيث تتم رسملة أي نفقات تتعلق بالحصول عليها وتستفيد تكلفتها خلال العمر القانوني أو العمر الإقتصادي المحدد أيهما أقصر على الأ تزيد فترة الإستنفاد عن أربعين عام

حق الإمتياز : - عبارة عن ترتيب يعطي بمقتضاه طرف يسمى مانح الحق لطرف آخر يسمى المتمتع بالحق يعطي له الحق المطلق في تسويق منتج أو خدمة في حدود منطقة جغرافية معينة ، مثل التنقيب عن البترول في منطقة معينة .

الشهرة : - تختلف الشهرة عن الأصول السابقة كونها ترتبط بوجود وحدة إقتصادية قائمة ، وهي تعبر عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح غير عادية أو تزيد عن المعدل العادي للعائد على رأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الذي تعمل فيه المنشأة

من العوامل التي ترتب عليها الشهرة

- كفاءة إدارة المنشأة
- فاعلية السياسات الخلقانية
- إستخدام مواصفات أو عمليات خاصة في إنتاج المنتج
- القدرة الإثتمانية
- وغيرها مما تعطى سمعة طيبة عن المنشأة .

نشأة المحاسبة

بقلم / خالد احمد ياسين



أكدت الدراسات ان اول من عمل في هذا المجال هم وقد تطورت المحاسبة زمن الإمبراطورية الرومانية التجارية ونتيجة تطور النظام العددي الروماني بعد ذلك مع اختراع الاله البخارية في القرن الرابع لم تعد الطريقة التقليدية حسب تضام القيد المفرد تفي بالمطلوب وولدت الحاجة لنظام القيد المزدوج.

كان باوشولو عالم الرياضيات الايطالي اول من نشر مؤلف علمي متكامل عام 1494 وبه قدم نظام القيد المزدوج الذي لا زال يشكل العمود الفقري للنظام المحاسبي حتى يومنا اليوم.

وكان باوشولو اول من نادى بأعداد تقارير ماليه للدورة المالية او ما يسمى اليوم بحساب الربح والخسارة.

نظام القيد المزدوج الذي استحدثه باوشولو يضمن ايضا نظام انتاج معلومات ماليه بشكل كفاء ودقيق على اساس رياضي.

خلال القرنين السابع والثامن عشر انتشرت طريقة النظام المزدوج في كل انحاء اوروبا، مع بداية القرن التاسع عشر ومع الثورة الصناعية بدأت تظهر شركات كبيرة الحجم وشركات دوليه مما ادى الى فصل ملكية الشركات عن ادارتها، لم يعد المالك هو المدير وانتشرت ” مهنية ” الإدارة وبرزت الحاجة الى اعداد تقارير ماليه بشكل دوري تعد من قبل مدققي حسابات خارجيين تقارير تتسم بالموضوعية وتضمن ان المدراء يتصرفون بما ينسجم مع رغبات المساهمين على اعتبار انهم المالكون.

ان تعدد وتعقيد العمليات الاقتصادية بين الشركات جعل ضروريا ايجاد وتحسين تقارير عن المعلومات المحاسبية.

عصرنا اليوم يعرف بعصر المعلومات واصبحت المعلومة انتاج وتسويق سلعات واسعة الانتشار والطلب عليها متزايد ومستمر بما في ذلك المعلومات المحاسبية التي اصحت منتوجا عليه طلب متزايد من متخذي القرارات سواء قرارة داخلية داخل المنشأة اداره، مساهمون او قرارات خارجيه مقرضون دوائر ، باحثون وغيرهم.

تعريف المحاسبة

ماهية علم المحاسبة؟

ظهرت تعريفات عديدة لعلم المحاسبة الا ان المحاولات الجادة لايجاد تعريف شامل لعلم المحاسبة بدأت حديثاً وفيما يلي عرض لبعض تعريفات علم المحاسبة.

تعريف المعهد الامريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA) عام 1941 حيث عرفت المحاسبة بأنها: الفن المتعلق بتسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات والاحداث ذات الطابع المالي بأسلوب ذي دلالة وبصورة نقدية ومن ثم تفسير النتائج.

تعريف جمعية المحاسبة الامريكية American Accounting Association عام 1966 التي عرفت المحاسبة بأنها: عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية ليتمكن المستفيدون منها من التصرف في ظل رؤية واضحة كما يمكن تعريف المحاسبة بأنها علم وفن يعتمد على استخدام مجموعة من المبادئ العلمية المتعارف عليها بغرض تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية للمستفيدين منها لمساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة وفي هذا المقام نرى من الضروري تعريف مسك الدفاتر على انه فن تدوين العمليات المالية للوحدة الاقتصادية في دفاترها المختلفة واستخراج نتائج اعمال تلك الوحدة وفقاً للمبادئ المحاسبية.

وبدراسة تعريف علم المحاسبة ومسك الدفاتر نلاحظ ان هناك فرقاً واضحاً بين المحاسبة ومسك الدفاتر فعلم المحاسبة يقدم تفسيراً للنتائج ويمد صناعات القرار بمعلومات وبيانات تتجاوز مسك الدفاتر.

تطور تعريف المحاسبة مع الزمن بشكل متواز لتطور الوظيفة المطلوبة منها، فقد تحولت من مجرد فن مسك دفاتر الى نظام معلومات متكامل.

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة ان المحاسبة هي عملية تتكون من ثلاث انشطة:

- (1) تحديد (2) قياس وتسجيل (3) وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية مبراً عنها بوحدة النقد لتقدمها الى متخذي القرارات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

اما المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين فأضاف ان المحاسبة هي نشاط خدمي وظيفته تقديم المعلومات الكمية ذات الطابع المالي بغرض ان تكون مفيدة في اتخاذ القرارات.

وعليه فقد تجاوز دور المحاسبة من التركيز على الاجراءات التقنية للتركيز على الاهداف التي تسعى اليها وهي توصيل المعلومة لمتخذي القرارات. وبناء على ذلك تطورت وتشعبت المحاسبة الى فروع عده منها ماليه، اداريه، تكاليف الخ..

وتجاوزت وظيفة المحاسبة الى دراسة وتحليل الاثر الاجتماعي لنشاط المنشأة على البيئة التي تعمل بها وبرزت الى الوجود محاسبة البيئة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

طبيعة المحاسبة

اعتبر الباحثون المحاسبة بالأجتماع علماء من العلوم الاجتماعية ، مما وتطور مستندا الى العلوم الخراصة الاجتماعية منها الاقتصاد، علم الاجتماع، علم الإدارة القانون وكذلك على العلوم الطبيعية رياضيات ”إحصاء وغيره. من ناحية ثانية اختلفوا في اعتبار هذا الاعتماد على العلوم الاخرى قصورا وفشلا ام تميزا ايجابيا ساعد في تطور هذا العلم مع تطور العلوم الاخرى ، شخصيا اساند الراي الاخير. وما دام اعتبرت المحاسبة علما من العلوم فلا بد ان يكون لها نظريتها كباقي العلوم الاخرى.



» اقتصاديات السياحة الحلال «

»
بقلم / الدكتور هايل
طشطوش
«

تسعى كثير من الدول الإسلامية لتكون وجهة عالمية تستقطب السياح إليها من كل أنحاء العالم ، حيث تجند لذلك كل إمكانياتها وطاقاتها وقدراتها المادية والمعنوية،وفي هذا الإطار يرى كثير من الباحثين المسلمين، أن السياحة في الإسلام تعني التنقل من مكان إلى مكان بهدف التدبر والتأمل في خلق الله أو التعارف بين الناس، أو طلب العلم المحمود، أو الدعوة إلى الله، أو الترويج عن النفس، أو أداء الفرائض والواجبات الدينية وما في حكم ذلك، وحثّ القرآن الكريم على السياحة بهذا المفهوم في العديد من الآيات، منها قوله تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ).
وبما أن الإسلام اقر السياحة والسفر لمقاصد نبيلة كالعبادة والعلم والعلاج والترويج عن النفس أو البحث والاستطلاع والاستكشاف، بالتالي فانه لابد من إقرارها كرافد من روافد الاقتصاديات الحلال،وذلك وفق مبادئ وقواعد تتيح للإنسان التنقل والترحال حول العالم وهو مرتاح الضمير ومطمئن النفس بأنه يمارس عملا مشروعاً حلالاً.

وازدهرت السياحة في تاريخنا العربي وتراثنا الإسلامي حيث كان الناس من الفقهاء والعلماء وطلبة العلم وطالبو العلاج يسبحون من مكان إلى آخر للبحث عن مرادهم وتحقيق غايتهم من السفر والتنقل، وكان الدعاة يجوبون الأرض لنشر دعوة الإسلام، كما كان التجار المسلمون يتنقلون من دولة إلى دولة للتجارة وللدعوة وهكذا، وهذه جميعها نماذج من أشكال السياحة في الإسلام، وتأسيساً على ذلك، فالإسلام يحث على السياحة التي تحقق منافع مشروعة للإسلام والمسلمين.

وتنبع أهمية السياحة في الإسلام من مقاصدها السامية، حيث تعتبر من وسائل التربية الروحية للإنسان حيث إنها وسيلة من وسائل الترويج عن النفوس وأبعاد الملل عنها واسترجاع النشاط الذهني والبدني لها.

غايات وأهداف السياحة الحلال :

يهدف الإسلام الحنيف من وراء دعوته للسياحة إلى أهداف تخدم الأمة كمجتمع وتخدم اقتصادها كمصدر لرفاهية أفرادها ومن غايات ومقاصد السياحة الحلال :

أولاً: التعرف على الآخرين ومعرفة تفاصيل الشعوب والأمم والتعرف على عاداتهم وتقاليدهم، وبالتالي اكتساب النافع المفيد منها، وطرح الضار وغير المتوافق مع قيم امتنا وديننا بعيداً.

ثانياً: تحقيق المنافع العلمية: وذلك من خلال الاستزادة من العلوم والمعارف الموجودة لدى الشعوب والأمم الأخرى ونقلها إلى بلاده وتعليمها لأبناء وطنه لتخدمهم اقتصادياً وثقافياً.

ثالثاً: تحقيق المنافع الثقافية وذلك من خلال دراسة ثقافات الأمم الأخرى والتعرف على تراثهم وتاريخهم واخذ العبرة منه، ونقل النافع من ثقافات الشعوب إلى بلاده.

رابعاً: نقل علومنا ومعارفنا وثقافتنا إلى الآخرين: والتعريف بحضارتنا ومنجزاتنا وإعطاء الصورة الطيبة الحسنة عن امتنا وديننا ولغتنا وثقافتنا .

خامساً: تحقيق المنافع الاقتصادية والمادية: وذلك من خلال السياحة التجارية التي تهدف إلى التبادل التجاري مع الآخرين، بما يعود بالنفع على اقتصاديتنا.

سادساً: تحقيق المنافع الاجتماعية: وذلك من خلال تكوين الصداقات والمعارف مع الشعوب الأخرى والتي قد تفضي إلى روابط أقوى كالنسب والمصاهرة من خلال الزواج .

سابعاً: تحقيق المنافع الطبية: وذلك من خلال الحصول على العلاجات والأدوية والعقاقير غير المتوفرة في بلد السائح وكذلك الراحة النفسية التي قد يجدها السائح في أثناء سياحته في بلدان غير بلده.

اقتصادات السياحة الحلال

أشكال (أنواع) السياحة الحلال:

للسياحة الحلال أنواع وأشكال متعددة وذلك حسب الهدف والغاية منها ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر الأنواع التالية:

1 - سياحة الاستطلاع والاستكشاف ويمكن تسميتها بالسياحة الجغرافية، التي تهدف إلى التعرف على التضاريس والأماكن وتفاصيل الكون المختلفة.

2. السياحة الترويحية(سياحة الترفيهية) والغاية منها هو الترويح عن النفس، وقد أمر الإسلام بالترويح عن النفس لان النفس تصاب بالملل والكلل حيث قال عليه الصلاة والسلام: “روحوا القلوب ساعة وساعة“.

3. سياحة التأمل والمشاهدة وتهدف إلى مشاهدة إبداعات الأمم والشعوب•

4. السياحة العلمية والتي غايتها هي الدراسة والاستزادة من العلم والمعرفة.

4 - السياحة الثقافية لمشاهدة المعالم التاريخية الحضارية والتعرف على ثقافات وتراث الشعوب •

5 - السياحة الدينية (الإيمانية) والتي غايتها التعبد وتغذية الروح وهي التي تكون للأماكن المقدسة والبقاع الطاهرة•

الأهمية الاقتصادية للسياحة الحلال:

لقد أصبحت اليوم السياحة تشكل قطاعاً هاماً وحيوياً ورافداً من روافد الاقتصاد في كثير من البلدان بل لقد أصبح المردود من السياحة يشكل أكثر من 70% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان ، مما يجعل السياحة صناعة اقتصادية هامة وحيوية لها تأثير اقتصادي كبير في بناء الدول

القوية والاقتصاديات المتينة، ومن الأدوار الاقتصادية التي يمكن للسياحة الحلال أن تلعبها ما يلي:

أولاً: زيادة فرص العمل ومصدر رزق مهم لإعداد هائلة من الناس على امتداد العالم الإسلامي.

ثانياً: تساهم في بناء حوار إنساني بين الناس والحضارات وتعطي الصورة الحقيقية المشرفة عن الإسلام السمح وعن امتنا العربية والإسلامية ذات التاريخ العريق.

ثالثاً: تنمي التقارب البناء بين المسلمين وغيرهم من الأمم مما يجعل البلاد الإسلامية مقصداً دائماً للسياح الأجانب الذين يندشون الأمن والطمأنينة. وخاصة أن هناك الكثير من دول العالم العربي والإسلامي التي حباها الله عز وجل طبيعة خلابة وثروات تراثية وكنوزاً إسلامية كثيرة ومناخاً مستقراً طوال العام.

بعض الضوابط (المبادئ) للسياحة الحلال:

حتى تحقق السياحة الحلال غايتها وأهدافها المنشودة فانه لابد لها من العديد من الضوابط والأسس التي ترتكز عليها ومنها:

1. توفير الحماية والأمان للسياح على اختلاف جنسياتهم وأديانهم وأعراقهم وألوانهم خلال مدة إقامتهم وسياحتهم في بلدانا، وواجب الحماية هو أمر دعا إليه ديننا الحنيف باعتبارهم ضيوف علينا

ويجب حمايتهم ورعايتهم.

2. تقديم كل مستلزمات الرعاية والعناية والخدمة بكل أنواعها وأشكالها(طبية، نظافة، طعام، شراب، مسكن مريح، وسائل تنقل راحة...الخ) للسياح خلال مدة إقامتهم في بلدانا.

3. توفير أشخاص مؤهلين يقومون على خدمة السياح وينقلون لهم المعلومات بكل دقة وموضوعية كالمترجمين والمرافقين والأداء السياحيين، والسواقين والخدم.....الخ .

4. عدم تقديم أو فعل المنكرات والقيام بالتصرفات اللااخلاقية أمام السياح أو تشجيعهم عليها لأنها تعطي فكرة سيئة للسائح عن تدني مستوى الأخلاق •

5. تقديم النشرات التعريفية التي تقدم صورة حسنة ومشرفة عن بلدانا العربية والإسلامية لينقلوها إلى غيرهم عند عودتهم إلى بلادهم.

وبعد أن تأكد لنا أن الإسلام أباح السياحة الحلال وفق الضوابط والشروط والغايات النبيلة التي ذكرناها فانه لابد من العناية بصناعة قطاع السياحة الحلال في البلاد العربية والإسلامية على اعتبار أنها رافد من روافد الدخل القومي الذي يسهم في تنمية موارد تلك الدول مما يعود على شعوبها بالخير الوفير، وهناك

بعض الدول العربية والإسلامية التي نادى لعقد قمم خاصة وعالمية للسياحة الحلال وهي مبادرات طبية وعظيمة لبناء صناعة سياحية حلال في البلاد الإسلامية.

كن مسوقاً حقيقياً وليس نسخة إلكترونية

يحرزني دوماً رؤية الأطفال و هم يتعلمون المشي ، فهم يقعون مرة تلو الأخرى و أتمنى لو أن بإمكانني المساعدة و لكنني أعلم جيداً أنه لا يمكنني المساعدة فيه مطلقاً و أن المشي هو شئ لابد ان يتعلموه بمفردهم ، كذلك يحرزني الموسيقين الجدد في المهنة و أنا اراهم يحاولون النماء و النهوض بمستواهم و محاولة الحصول على العملاء و محاولات الحصول على الصفقات و البيع ، أراهم بأمر عيني يرتكبون الأخطاء دوماً و لكنني أعلم أن أفضل أسلوب للتعلم هنا هو المحاولة و الخطأ و التدريب الدؤوب .

لترى ما يحدث عند بداية مشروع ما أو افتتاح مؤسسة ما هو العمل الدؤوب و التسويق المستمر المتكرر ، و نرى العمل يتم على أكمل وجه و لكن لا يتم الحصول على النتائج المرجوة و الحقيقة هي أن من يعمل بدون خبر فهو يسير في الإتجاه الختأ دوماً ، و من يظن أن التسويق هي حرفة سهلة فهو مخطئ.

و نرى كبار المسئولين في حيرة دائمة ، و يقولون ربما العيب في التصميم أو ربما العيب في رجال البيع و دائماً ما تكون المشكلة بالنسبة لكبار المسئولين في العنصر البشري و يصفونه بالتقصير ، أما يكمن العيب دوماً في أسلوب البيع ، تبحث دوماً أي مؤسسة سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة للربح عن أقل تكلفة تسويقية بينما الطبيعي هو على العكس أنه لابد من أن يتم تكليف الحملة الإعلانية الإبتدائية لأي مشروع مهما كان صغيراً بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة .

و التسويق ليس له طريقة واحدة و حتى التسويق الإلكتروني الذي صار الإختيار الأمثل للمبتدئين ليس له طريقة واحدة فقط ، و لكن غالباً ما يمارسه هواة التسويق بطريقة واحدة و هي معروفة للناس كلها بل و صارت تمثل بالنسبة لهم ملأاً و حتى المهتمين بالسلعة أو الموضوع اختبار التسويق يترددون كثيراً قبل التفكير في التقدم للسلعة المعروضة .

و نستعرض في الجزء الثاني من المقالة لحرصنا على عدم ضياع المجهود و توفير الوقت و الجهدأساليب التسويق الإلكتروني الأخرى التي لا يلتفت إليها هواة التسويق من بداية العمل و بعض العناصر التي لا يتم أخذها بالإعتبار دون قصد من هواة التسويق و على عدم علم منهم بأهمية تلك العناصر .



إعداد:
محمد حسن محمد

أهداف محاسبة المسئولية

ان تحقيق الرقابة على عناصر التكاليف والإيرادات او الاصول او الخصوم يعتبر مفهوماً تقليدياً للرقابة لأن السبب الرئيسي في تحقيق الاهداف المبتغاة من تلك العناصر هو العنصر الانساني الذي يعتبر المحرك الاساسي لتلك العناصر ولذلك فمن المنطقي ان تتولى محاسبة المسؤولية رقابة السبب في حدوث الشيء وليس النتيجة النهائية نفسه. (باسيلي، ٢٠٠١: ٣١٨).

وتتمثل اهداف محاسبة المسؤولية في النقاط التالية : (صالح، ٢٠٠٠ : ٤٥١-٤٥٢).

- ١- ربط عناصر النشاط بالمسؤولين عنها على اساس مفهوم القابلية للرقابة.
- ٢- المساعدة في عملية التخطيط والتنظيم والرقابة.
- ٣- توفير خطة للحواجز تقوم على اساس موضوعي يتم من خلالها اثبات كل من يحسن الاداء ويحقق المعدلات المحددة في نطاق مسؤوليته وعقاب او توجيه كل من لم يحقق ما هو محدد له.

في ضوء الواقع العالمي أصبح هناك ضرورة ملحة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات لتأمين وتحسين المناخ الاستثماري العام سواء كان على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، مما له من قدرة على إنعاش الاستثمار الخاص، وتحفيز المدخرين على ضخ أموالهم في السوق في ظل توفير درجة عالية من الثقة للرقابة، والسيطرة على المعاملات.

إن هناك الكثير من الممارسات، والأعمال التي تتجاوز القانون، والقواعد، والأصول الواجبة في إدارة الشركات والأعمال، وبالتالي تخالف اقتصاديات السوق الصحيحة والدقيقة، وما تتضمنه من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات، والشركات لحماية الاقتصاد الوطني للدولة، وحماية المستثمرون والمساهمون، وكذلك جهود المستهلكين والعملاء، حيث يمثلون المنظومة التي تصنع في النهاية القدرة التنافسية للاقتصاد وتخرجه عن طريق السوء والفساد والانحراف، وتقوده إلى طريق النمو والانتعاش والتقدم والتحديث(١).

إن الغش والخداع هما اللبنة الأولى في منظومة الفساد، واكتشاف الغش خاصة في الأمور المالية يمثل تحدياً كبيراً للمحاسبين، حيث يملك هؤلاء المفلسين أدوات جديدة، ويطورونها من آن لآخر، وبالتالي لابد من مقابلتها بإجراءات وقائية متطورة تطوراً كاملاً تمثل آليات جديدة للرقابة تعمل في ظل وضوح وجلاء أكثر(٢).

إذاً لابد من تأسيس، وتنفيذ استراتيجيات، وإجراءات فعالة ضد الفساد بتحديد، وتضمين القواعد، واللوائح القانونية، وتوضيح القوانين المعنية، وتبني مبدأ الشفافية، حيث من الضروري أن تكون واضحة ومفهومة لدى جمهور المتعاملين(٣).

عناصر الإستراتيجية المضادة للفساد:

- ١- إصلاح الهيئات الحكومية - ومحاربة الأداء البيروقراطي، وتقييم أساليب العمل بصفة مستمرة، مع تقوية قدرات الهيئات الحكومية الإدارية والتنفيذية من خلال تطوير قدرات العاملين، ورفع مستوى خبراتهم من خلال التأهيل الجيد، وتحسين كفاءة النظام القضائي بتوفير الموارد المالية والفنية الكافية واللازمة لتنفيذ القوانين.
- ٢- وضع آليات تنفيذ حوكمة الشركات - حيث أن تأسيس الإطار المؤسسي اللازم لتثبيت جذور حوكمة الشركات يتطلب إصلاح الكثير من القوانين واللوائح المعمول بها الآن في مختلف الشركات، وذلك لتنفيذ مبادئ الحوكمة.
- ٣- مراعاة النزاهة والعدالة في العمل - حيث أن تحمل المسؤولية، وقبول المحاسبة، والشفافية تجاه المساهمين، وأصحاب المصلحة لا يقتصر على تحسين سمعة الشركة، وجذب الاستثمارات فقط، بل يعطيها ميزة تنافسية، وبالتالي لابد من إقامة علاقات جيدة بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الشركة، وجعلهم جزءاً من إستراتيجيتها طويلة المدى، فالاهتمام بأصحاب المصلحة، وتحقيق الربح يسيران جنباً إلى جنب مع النمو الإنتاجي، وبمعنى آخر الاهتمام والربح يسيران جنباً إلى جنب مع الاستخدام الحكيم لرأس المال.

تأسيس وممارسة حوكمة الشركات في هياكل الشركات العامة والخاصة:

حيث أن شركات القطاع العام تساهم في الاقتصاد أكثر من شركات القطاع الخاص، وبالتالي يكون لها النصيب الأكبر في الناتج الوطني، والتوظيف، والدخل، واستخدام رأس المال، وبالتالي تشكيل السياسات العامة - وإن كان الاتجاه إلى ما يسمى بإدارة الأصول في هذه الشركات - أي التخلص منها وبيعها، والاندماج في اقتصاديات السوق الجديدة، وإن كان هذا الاتجاه لا ينفي ضرورة إتباع أساليب الحوكمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإدارة الموارد بكفاءة ونزاهة، وزيادة الإنتاجية، وحماية حقوق العاملين، إن الممارسات الجيدة في الإدارة، والتركيز على قيم تؤدي إلى تحقيق الأرباح المالية المستمرة يؤدي ذلك إلى تحسين العلاقة، والتعامل الجيد مع أصحاب المصلحة(٤).

الهوامش:

١. أسامه غيث - تزييف القوائم المالية - جريدة الأهرام - العدد ٤٣٤٨٢ - ٢٠٠٥.

٢. John D., The Detection of Fraud and the Management Accountant, Management Accounting, May ١٩٨٥.

٣. دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة - مركز المشروعات الدولية، (٢٠٠٥).

٤. معهد المحاسبة والأخلاقية - بريطانيا - www.accountability.org.uk



إنضم إلى خدمة واتساب المحاسب
العربي 0096597484057



ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي



ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE



طبيعة النقود وخصائصها

إعداد:

وائل مــــراد



طبيعة النقود :-

تعرف النقود بإنها « أي شئ يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزام » وهي تعتبر وفقاً لهذا التعريف « سلعة » من السلع المتاحة في المجتمع ، وهي سلعة « نافعة » لأنها تسهل عملية التبادل بين الافراد والجماعات وتؤدي وظائف إقتصادية هامة لا غنى عنها في المجتمعات المعاصرة .

- من صفات النقود « الندرة النسبية » وبالتالي لا تعتبر النقود سلع حرة وإنما تدخل في نطاق السلع « الإقتصادية » التي تحدد ثمنها بتفاعل العرض والطلب في السوق . ويطلق على هذا السوق « السوق النقدي » كما يطلق على ثمن النقود مصطلح « سعر الفائدة » .

- تعتبر النقود سلعة إقتصادية ذات طبيعة خاصة .
- تمثل النقود جزءاً رئيسياً من ثروة المتعاملين .

- تتميز النقود بإمكانية تحويلها إلى إبة سلعة أو خدمة في أي وقت بسهولة دون خسارة في قيمتها ، ويطلق على هذه الخاصية

تعبير « السيولة » .

س :- هل تعتبر الكوبونات من النقود ؟

الإجابة :- طالما انه يشترط في النقود « التمتع بقبول العام في الوفاء بالالتزامات » ، فإن « الكوبونات » التي تُقبل في الوفاء بقيم بعض السلع والخدمات لا تعد نقوداً ، إذ لا يمكن إستخدامها في شراء أية سلعة من السلع على الإطلاق ، وكذلك لا تعتبر نقوداً أذونات البريد أو السندات النقدية لحاملها أو الكمبيالات ، والتي تعد بمثابة صكوك إثبات ملكية أو حقوق .

وظائف النقود :-

أولاً :- النقود مقياس للقيم

في ظل نظام المقايضة كان يجري تبادل السلع عيناً ، أي مباداة السلع مقابل سلع أخرى مباشرة ، مما كان يتطلب تحديد تبادل لكل سلعة مع كل من السلع الأخرى ، وهي عملية شاقة مع كثرة السلع الداخلة في نطاق المبادلات الإقتصادية ، وأما في الإقتصاد الحديث ، فتقوم النقود بوظيفة المقياس المشترك للقيم ، أي إنها الوحدة المعيارية التي تتخذ كأساس لحساب قيم الأشياء .
- يشترط لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تتمتع بقيمتها - أي قوتها الشرائية - بالثبات النسبي .

ثانياً :- النقود وسيط للمبادلة

- من العيوب الأساسية لنظام المقايضة هو صعوبة توافق رغبات المتعاملين وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبات بإستعمال النقود ، حيث دخلت كوسيط في عملية المبادلة .

- ويشترط القيام بهذه الوظيفة أن تتمتع بقبول العام في الوفاء بالالتزامات

ثالثاً :- النقود أداة لإختزان القيم :

- يترتب على إستخدام النقود كوسيط للتبادل إمكانية إستعمالها كمخزن للقيمة
- وتبرز أهمية الإحتفاظ بأرصدة نقدية حاضرة كإحتياطي طوارئ لمواجهة حالات المرض المفاجئ أو الخسارة غير المتوقعة أو للإنتفاع بالفرض المواتية مستقبلاً لشراء السلع والخدمات والاوراق المالية

هل تعتبر النقود المخزن الوحيد للقيم ؟

الأجابة :- لا تعتبر النقود المخزن الوحيد للقيم ، حيث توجد أصول أخرى مالية ومادية - تؤدي نفس الوظيفة ، بل وتعد أفضل من النقود بما تدره من من عائد لحائزها في صورة ربح أو فائدة أو منفعة في الإستعمال .

رابعاً :- النقود وسيلة للمدفوعات المؤجلة :

- تستخدم النقود كذلك كقاعدة للمدفوعات المؤجلة

- قد تؤدي التغيرات الكبيرة التي تطرأ على قيمة النقود إلى الأضرار ببعض المتعاملين ، لذا يشترط أن تتمتع بقيمتها بالثبات النسبي

إمكان إستخدامها كأداة للمدفوعات المؤجلة .



»

نموذج مقترح للمعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

»

إعداد:

د. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم

بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، وذلك بما يتفق مع طبيعتها وييسر أسلوب معاملتها الضريبية »

تعتبر تلك المبادرة من جانب التشريع الضريبي بمثابة خطوة على الطريق من مسيرة طريق طويل تسعى إى دولة لتنمية مشروعاتها الصغيرة بهدف تعظيمها و من اجل خلق طريقة سهلة للحاسب الضريبي يتفق وطبيعة عملها.

٢- أن تكون أرباح المشروع ناتجة عن مباشرة النشاط التجاري والصناعي فقط.

٣- أن يتخذ المشروع شكل المنشأة الفردية.

وتكون مدة الإعفاء الضريبي خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال، ويتوقف سريان هذا الإعفاء إذا تم التنازل عن المنشأة أو تغيير شكلها القانوني.

وفي جميع الأحوال لا يسرى هذا الإعفاء الضريبي إلا بالنسبة للأرباح الناتجة عن التمويل من الصندوق الإجماعي للتنمية » ويتضح من ذلك أن المشرع قد وضع ضوابط الى حد ما صارمة لعدم اساءة استخدام حافظ الاعفاء لتنمية تلك المشروعات والتي تعد البداية الطبيعية الى الانطلاق للمشروعات العملاقة، الا أنه قد تم التفرقة بين من يقوم بتمويل المشروع من ماله الخاص أو مشاركة من مجموعة من الاشخاص الطبيعيين او ممول من الصندوق فالمشروع الممول من غير الصندوق لا يتمتع بالاعفاء لانه غير ممول من الصندوق وفق نص القانون وبالتالي يستوجب الامر اعادة النظر في الاعفاء لتوحيد المعاملة الضريبية لكافة المشروعات الصغيرة الخاضعة لاحكام قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ وهو القانون المنظم لاحكام تلك المشروعات سواء مموله من الصندوق الاجتماعي للتنمية أو مموله من مال خاص أو مقترض بعيدا عن الصندوق.

١- الاعتماد على تقدير رقم أعمال للنشاط مبنى على :
• رأس مال النشاط بالسجل التجاري وهو يمثل رأس المال المدفوع
• رأس المال العامل لدورة حياة المشروع وذلك من خلال معاينة المشروع

٢- تحديد نسب لاجمالي ربح كل نشاط يختلف عن النشاط الاخر من المشروعات الصغيرة ويمكن الاستعانة في تلك الخاصية بنسب إجمالي الربح التي توصلت اليها مصلحة الضرائب في السنوات السابقة وفقا للاتفاقيات التي عقدها مع الغرف التجارية.
٣- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٤- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٥- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٦- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٧- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٨- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٩- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

١٠- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

١١- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

١٢- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ما يأتي:

١- أن يكون تاريخ مزاولة النشاط بالمشروع لاحقا لتاريخ التمويل من الصندوق الإجماعي للتنمية.

٢- أن تكون أرباح المشروع ناتجة عن مباشرة النشاط التجاري والصناعي فقط.

٣- أن يتخذ المشروع شكل المنشأة الفردية.

وتكون مدة الإعفاء الضريبي خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال، ويتوقف سريان هذا الإعفاء إذا تم التنازل عن المنشأة أو تغيير شكلها القانوني.

وفي جميع الأحوال لا يسرى هذا الإعفاء الضريبي إلا بالنسبة للأرباح الناتجة عن التمويل من الصندوق الإجماعي للتنمية » ويتضح من ذلك أن المشرع قد وضع ضوابط الى حد ما صارمة لعدم اساءة استخدام حافظ الاعفاء لتنمية تلك المشروعات والتي تعد البداية الطبيعية الى الانطلاق للمشروعات العملاقة، الا أنه قد تم التفرقة بين من يقوم بتمويل المشروع من ماله الخاص أو مشاركة من مجموعة من الاشخاص الطبيعيين او ممول من الصندوق فالمشروع الممول من غير الصندوق لا يتمتع بالاعفاء لانه غير ممول من الصندوق وفق نص القانون وبالتالي يستوجب الامر اعادة النظر في الاعفاء لتوحيد المعاملة الضريبية لكافة المشروعات الصغيرة الخاضعة لاحكام قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ وهو القانون المنظم لاحكام تلك المشروعات سواء مموله من الصندوق الاجتماعي للتنمية أو مموله من مال خاص أو مقترض بعيدا عن الصندوق.

١- الاعتماد على تقدير رقم أعمال للنشاط مبنى على :
• رأس مال النشاط بالسجل التجاري وهو يمثل رأس المال المدفوع
• رأس المال العامل لدورة حياة المشروع وذلك من خلال معاينة المشروع

٢- تحديد نسب لاجمالي ربح كل نشاط يختلف عن النشاط الاخر من المشروعات الصغيرة ويمكن الاستعانة في تلك الخاصية بنسب إجمالي الربح التي توصلت اليها مصلحة الضرائب في السنوات السابقة وفقا للاتفاقيات التي عقدها مع الغرف التجارية.
٣- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٤- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٥- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٦- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٧- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٨- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

٩- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

١٠- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

١١- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

١٢- تحديد نسبة مئوية تقابل المروفات العمومية والادارية تتفق وطبيعة كل نشاط من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

منذ صدور قرار إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في سنة ١٩٩١ بدأ التفكير بجدية في إعفاء المشروعات الصغيرة من الخضوع من الضريبة على الدخل وجاء ذلك بنص المادة ٣٦ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ المعدل لبعض أحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قانون الضرائب على الدخل باعفاء المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من خضوع أرباحها للضريبة على الدخل فيما يتعلق بالمنشآت الفردية أو شركات الاشخاص.

وبالتالي تعتبر أرباح المشروعات الصغيرة للاشخاص الطبيعيين الممولة فقط من الصندوق الاجتماعي للتنمية معفاة من الخضوع للضريبة على الدخل إعتبارا من سنة ١٩٩٣، ولما كان ذلك الاعفاء غير كافي لتشجيع إنشاء المزيد من تلك المشروعات بهدف مكافحة البطالة وتقديم المزيد من الاعفاءات فلقد جاء قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بمد إعفاء تلك المشروعات الى عشر سنوات وذلك لجذب العديد من شباب الخريجين وغيرهم للاقدام على إنشاء المزيد من المشروعات الصغيرة أو المتوسطة وكذلك المتناهية في الصغر.

ولما كان ذلك الحافز استخدم في غير الغرض الذي خصص من أجله فلقد راعى ذلك القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عند التعرض لاعفاء ارباح المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث جاءت المادة ٣١ بالبند ٦ من ذلك القانون تنص على :

إعفاء « الأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال ، ولا يسرى هذا الإعفاء إلا على أرباح من أبرم قرض الصندوق باسمه »

كما جاءت المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ على النحو التالي :

« يشترط لتطبيق الإعفاء المقرر بالبند [٦] من المادة (٣١) من القانون لأرباح المشروعات الجديدة المنشأة

بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال ، ولا يسرى هذا الإعفاء إلا على أرباح من أبرم قرض الصندوق باسمه »

كما جاءت المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ على النحو التالي :

« يشترط لتطبيق الإعفاء المقرر بالبند [٦] من المادة (٣١) من القانون لأرباح المشروعات الجديدة المنشأة

بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال ، ولا يسرى هذا الإعفاء إلا على أرباح من أبرم قرض الصندوق باسمه »

كما جاءت المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ على النحو التالي :

« يشترط لتطبيق الإعفاء المقرر بالبند [٦] من المادة (٣١) من القانون لأرباح المشروعات الجديدة المنشأة

بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال ، ولا يسرى هذا الإعفاء إلا على أرباح من أبرم قرض الصندوق باسمه »

كما جاءت المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ على النحو التالي :

« يشترط لتطبيق الإعفاء المقرر بالبند [٦] من المادة (٣١) من القانون لأرباح المشروعات الجديدة المنشأة

بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال ، ولا يسرى هذا الإعفاء إلا على أرباح من أبرم قرض الصندوق باسمه »

كما جاءت المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ على النحو التالي :

« يشترط لتطبيق الإعفاء المقرر بالبند [٦] من المادة (٣١) من القانون لأرباح المشروعات الجديدة المنشأة

بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال ، ولا يسرى هذا الإعفاء إلا على أرباح من أبرم قرض الصندوق باسمه »

لأغراض الإدارة، ومجالات التخطيط، والمراقبة، واتخاذ القرارات، وكفاية الأداء، وبما أن المحاسبة العامة تسمح للمؤسسة بتقييم ذمتها، وتقديم نتيجة إجمالية للنشاط، إلا أنها لا تسمح بتجزئتها حسب طبيعة تركيبها ومعرفة مساهمة كل منتج فيها، كل منتج فيها، ونظراً لما تقدمه المحاسبة التحليلية من تدارك لحدود المحاسبة العامة لهذه الاحتياجات الداخلية في تسيير المؤسسة، فقد تم أهم المصادر الأساسية للمعلومات الاقتصادية، وحلقة وصل هامة بين مختلف مستويات الإدارة.

بتجزئتها حسب طبيعة تركيبها، ومعرفة مساهمة كل منتج فيها، ونظراً لما تقدمه المحاسبة التحليلية من تدارك لحدود المحاسبة العامة لهذه الاحتياجات الداخلية في تسيير المؤسسة، فقد تم أهم المصادر الأساسية للمعلومات الاقتصادية، وحلقة وصل هامة بين مختلف مستويات الإدارة.

إن استخدام معلومات المحاسبة التحليلية من أجل تخطيط الأنشطة الخاصة بالإدارة مختلف أوجه عمل المؤسسة والرقابة على الأداء، تعد من أهم التطورات الحديثة لتقنيات التسيير، وهي في تطور مستمر سواء على مستوى تعدد الطرق، أو على مستوى توسع تطبيق الطريقة في حد ذاتها، والملاحظ هو تداخل مجالات العلوم المختلفة، بحيث استفادت المحاسبة بشكل عام، والمحاسبة التحليلية بشكل خاص، بالتطور الحاصل في العلوم الأخرى من تقنيات، وأساليب ونظريات، وإن المؤسسة في تنظيمها تشكل نظام معلومات شامل، يتكون من عدة أنظمة فرعية تختلف تماماً من حيث الوظيفة، وأسس التصميم عن بعضها البعض، إلا أنها تتسجم، وتتداخل لتشكل شبكة، أو سلسلة واحدة تهدف إلى تحقيق نفس الأهداف، تربطها قنوات اتصال تستعمل في تنقل المعلومات، إذ تعد مخرجات نظام معلومات فرعي كمدخلات لنظام معلومات فرعي آخر داخل النظام الشامل للمؤسسة، وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي عند تصميم نظام معلومات فرعي، أن يراعى في ذلك مواصفات، وعمل الأنظمة الفرعية الأخرى، حتى يحدث الانسجام، وأن لا يقع التعارض في الأهداف، والوسائل لضمان سريان المعلومات بشكل ملائم، ونجد من بين الأنظمة الفرعية نظام المعلومات المحاسبة التحليلية.



المحاسبة التحليلية وأهميتها في الشركات

إعداد:

أ. أيمن هشام عزريل
ماجستير محاسبة
جامعة أليجار الإسلامية-الهند

ويعتبر هذا النظام حلقة أساسية ذات أبعاد عملية، وإستراتيجية داخل نظام المعلومات الشامل للمؤسسة، ويعد عنصراً من عناصر نظام إدارة الجودة الشاملة، ويشكل صمام الأمان للنظام التسييري للمؤسسة على كامل مستويات الإدارة، سواء ما تعلق بمتابعة العمليات، وإنتاج مختلف المعلومات الضرورية، وإعداد التقارير بناءً على المقارنات، والتحليلات اللازمة، أو لاتخاذ القرارات، والعمل على تشكيل نماذج لدراسة مختلف الفرص، والقيام بتخطيط، وإعداد الموازنات، إذ يشكل مصدر أساسي داخلي للمعلومات بالنسبة للأنظمة الفرعية الأخرى، ويشكل نظام المعلومات مجموعة الإجراءات، والوسائل التي تقوم بجمع ومعالجة، وتشغيل، وتخزين، واسترجاع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات، والرقابة في المؤسسة، وهو يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية، وهي التنظيم، الإدارة، والتكنولوجيا. http://ser-bu.univ-alger.dz/thesenum/MERABTI_NAWEL.pdf

علاقة المحاسبة التحليلية بالمحاسبة العامة:

هناك علاقة وطيدة بين المحاسبتين بحيث تعتبر المحاسبة العامة، المصدر الأساسي للمعلومات التي تستمد منه المحاسبة، كما أن هذه الأخيرة تمد المحاسبة العامة بمعلومات يمكن الاعتماد عليها في نفس الوقت، أو الدورة، مثل الكمية، وقيمة المواد...الخ، وبالرغم من هذه العلاقة إلا أن هناك أوجه شبه كما أن هناك أوجه اختلاف بينهما تكمن في ما يلي:
أوجه الشبه:

تحلل المحاسبتين تسيير المؤسسة، تعالج المحاسبة التحليلية نفس المعطيات الأساسية التي تعالجها المحاسبة العامة، كلتا المحاسبتين تصلان إلى نفس النتيجة، يتبعان لنفس المبادئ المحاسبية مثل مبدأ الحيطة، والحذر، المحاسبة العامة تعد البيانات المتعلقة بالموجودات، والمطالب (أصول، وخصوم) تمهد لإعداد الميزانية الختامية، وحساب صافي المركز المالي، والمحاسبة التحليلية تعتبر مكملة للمحاسبة العامة حيث تدعمها، والبيانات التفصيلية فعند إعداد الميزانية الختامية تقدم المحاسبة التحليلية تكلفة الإنتاج التام، والإنتاج قيد التنفيذ.

أوجه الاختلاف:

أ) من حيث الهدف: المحاسبة العامة تهدف أساساً إلى تحديد نتائج أعمال السنة إجمالاً سواء كانت ربح، أو خسارة، وتساهم كذلك في إعداد الميزانية...الخ، أي أن المحاسبة العامة هدفها مالي، أما المحاسبة التحليلية، فتهدف إلى تحديد نتيجة كل منتج على حدي، أي النتيجة فيها مجزئة، أو تتفرع فيها حسب كل منتج، وبالتالي فإن هدف المحاسبة التحليلية هو هدف اقتصادي.

ب) من حيث الزمن: المحاسبة العامة تعتبر محاسبة تاريخية إلا أنها لا تهتم إلا بالبيانات الفعلية عن عمليات تمت فعلاً، فهي لا تهتم لما سيحدث في المستقبل من احتمالات عن أسعار المواد، وأسعار البيع، طبقاً لمبدأ الحيطة، والحذر لكن لا تأخذ بعين الاعتبار احتمالات انخفاض الأسعار مثل مؤونات نقص البضائع، أما المحاسبة التحليلية فهي تهتم أساساً بالحاضر والمستقبل،

وتستخدم البيانات الفعلية للاستفادة منها في وضع خطط، وتوقعات مستقبلية.
ج) من حيث المعلومات: المحاسبة العامة تستمد معلوماتها من المخطط الوطني المحاسبي، بينما المحاسبة التحليلية، فتستمد معلوماتها من المحاسبة العامة، ومصادر أخرى.

د) من حيث الاستعمال: المحاسبة العامة يستعملها المدير، والعمال، والمتعاملين إلا أنها إلزامية من الناحية القانونية، بينما المحاسبة التحليلية فيستعملها المسؤولون، لأنها تفيدهم في تحديد المسؤوليات واتخاذ القرارات، وإعداد البرامج المستقبلية.

خ) من حيث الاستفادة: المحاسبة العامة يستفيد منها أصحاب المشروع، والموردون، والزبائن والمقرضين...، أما المحاسبة التحليلية، فالمستفيد منها هو المسير الداخلي للمؤسسة الذي يستعين بمختلف البيانات المستخرجة للقياس، والتخطيط، والرقابة.

http://ser-bu.univ-alger.dz/thesenum/MERABTI_NAWEL.pdf

المراجع:

- عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردنية، ١٩٩٠
- <http://elanin.com/vb/showthread.php?t=٤٨١٥>
- http://ser-bu.univ-alger.dz/thesenum/MERABTI_NAWEL.pdf

مفهوم محاسبة المسؤولية

مع اتساع وكبر حجم المشروعات لا يستطيع رئيس مجلس ادارة المنشأة او مديرها العام اتخاذ جميع القرارات الإدارية الضرورية لادارتهم وعلى ذلك فيجب قدر من اللامركزية عن طريق تفويض السلطات للمستويات الإدارية الأدنى وتحديد مسؤولياتهم، ويعتبر كل مدير في هذه الحالة مسؤولاً عن اداء قسمه او ادارته او مركز مسؤوليته وفي نفس الوقت يكون له الحرية في اتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بالسم او الادارة المسؤول عنها (عبد الرحيم وآخرون، ١٩٩٠: ٥٩٩). ومن هنا نشأت محاسبة المسؤولية كأسلوب يهدف الى الرقابة وتقييم الاداء عن طريق تحديد مسؤولية العالمين في الوحدة الاقتصادية بمستوياتهم الإدارية المختلفة عن الاداء الفعلي وما ترتب عليه من نتائج مفضلة وغير مفضلة قياساً بالاداء المخطط. (الحارس، ٢٠٠٤: ٤٢٣).

وهناك عدة تعاريف لمحاسبة المسؤولية فقد عرف على انها تعتمد على فرضية اساسية هي ان الافراد يجب ان يكونوا مستعدين للمحاسبة والمسائلة عن اداثهم فضلاً عن اداء مرؤسيهم ومن هنا فإن محاسبة المسؤولية تتطلب ضرورة ربط المعايير والفعاليات بالمسؤوليات كي يمكن اداء تقارير المحاسبة وتقييم الاداء لهذه المسؤوليات كل على حدى (هيتجر وما تولتش، ٢٠٠٠: ٤٥٦). وعرفت بأنها ذلك النظام الذي يتعرف على مختلف مراكز اتخاذ القرارات عنها الامر الذي يحقق ربط الرقابة المحاسبية بالهيكل التنظيمي ويقوم بتقييم اداء المسؤولين عن تلك المراكز التي تسمى مراكز المسؤولية استناداً على العوامل الخاضعة لرقابتهم. (عبد اللطيف، ٢٠٠٤: ٣٥٨) وتعرف ايضاً على انها العمليات الإدارية الخاضعة بتوفير المعلومات التي تساعد على رقابة العمليات وتقييم الاداء. (حسين، ٢٠٠٠: ١٣٢).

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف محاسبة المسؤولية بأنها نظام يعمل على توفير المعلومات المحاسبية الخاصة باداء المديرين في الاقسام من خلال تقارير الاداء بالاعتماد على مقارنة الاداء الفعلي مع المخطط للوصول الى الانحرافات (سلبية او ايجابية) وربطها مع الشخص المسؤول في المنشأة.

أساليب التحليل المالي



إعداد:

مخلف محمد سليمان

ماجستير في إدارة الأعمال

تحدثنا في العدد السابع عن التحليل المالي من حيث المفهوم والاهمية والاهداف في هذا العدد سوف نتطرق على السالي التحليل المالي حيث سنتطرق على اسلوبين من هذه الاساليب بشي من التفصيل وستتحدث في العدد القادم ان شاء الله عن بقية الاساليب . علماً ان هذه الاساليب هي الاكثر شيوعاً وهنا اساليب اخرى متعددة غير هذه الاساليب .

يتوجب على المحلل المالي استعمال الأدوات التحليلية المناسبة والتي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة من اجل الوصول إلى نتائج أو قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المنشأة نحو تحقيق أهدافها وأهداف المستثمرين وجميع الأطراف المهتمة بنتائج هذا التحليل , ومن أهم هذه الأدوات التحليلية التي يمكن استعمالها لهذه الغاية وأكثرها انتشاراً :

- ١- القوائم المالية المقارنة .
- ٢- النسب المالية .
- ٣- تحليل التعادل .
- ٤- قائمة التدفق النقدي .

أولاً - القوائم المالية المقارنة :

تعتمد هذه الأداة التحليلية على بيان التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة , وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة , حيث تساعد هذه المقارنة في التوقف على مدى التقدم أو التراجع الذي حققته المنشأة على مدى سنوات حياتها , والتحليل بمقارنة القوائم المالية يهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة .

وقبل القيام بهذه الدراسة لابد من ترتيب القوائم المالية وتصنيفها بالشكل الملائم وذلك لتصبح قابلة للدراسة بشكل سليم , ويأخذ تحليل القائم المالية المقارنة احد الشكلين التاليين :

- التحليل الرأسي :

في هذا الشكل من التحليل يتم تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية في كل مجموعة والهدف من هذا إظهار الأهمية النسبية لأحد العناصر أو لكل العناصر التي تشكل مجموعة معينة في القائمة من جهة وإظهار الأهمية النسبية للمجموعات الفرعية التي تشكل مجموع القائمة من جهة أخرى , ولعل أهم ما يوفره هذا التحليل توضيحه للأهمية النسبية للبنود التي تتكون منها قائمة معينة ويمكن استخراج الأهمية النسبية للبنود من خلال الصيغة التالية:

الوزن النسبي للبند = $\frac{\text{قيمة البند}}{\text{مجموع البنود التي ينتمي إليها البند}}$

وبعد استخراج الوزن النسبي لكل البنود يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها أو انخفاضها . ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب من التحليل بأنه يقتصر على فترة زمنية واحدة مما يجعل المؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة . وكذلك تغير الوزن النسبي لعنصر ما في مجموعة معينة ليست بالضرورة راجع إلى تغير قيمة هذا العنصر , ربما يكون هذا التغير بسبب تغير قيمة المجموعة رغم ثبات قيمة العنصر نفسه .

- التحليل الأفقي :

ويقوم هذا التحليل بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم المالية ورصد التغيرات الحادثة فيها من خلال أكثر من فترة مالية مما يؤدي إلى إظهار التغيرات التي طرأت على هذه البنود , ومن هنا وصف هذا الأسلوب بأنه أسلوب حركي ديناميكي يعكس أسلوب التحليل الراسي الذي يوصف بأنه تحليل سكوني .

ويتم هذا التحليل للقوائم المالية عن طريق دراسة الاتجاه وحساب الأرقام القياسية لعدد من الفترات الزمنية بعد أخذ أرقام العناصر لفترة معينة على أنها رقم فترة الأساس وتحسب الأرقام القياسية لسنوات المقارنة من خلال المعادلة :

قيمة العنصر في سنة المقارنة

$$\frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}$$

قيمة العنصر في سنة الأساس

ويقوم المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء وهو مايساعده بشكل أفضل على انجاز تحليله .

ومن الجدير ذكره هنا ضرورة إعطاء عملية اختيار سنة الأساس أهمية خاصة واختيارها بشكل سليم وبحيث تكون هذه السنة صالحة لان تكون أساساً للمقارنة , وان تكون هذه السنة سنة طبيعية لم تتعرض لظروف استثنائية تؤثر على الأداء العام في المنشأة , وذلك لان صحة النتائج التي نحصل عليها من حساب الأرقام القياسية تتوقف على مدى صحة اختيار سنة الأساس وكذلك القدرة على الاستفادة من هذه النتائج .

ثانياً - النسب المالية:

تعد النسب المالية وسيلة هامة من وسائل تحليل المركز المالي وربحية المنشأة , وهي عبارة عن نسبة مئوية بين عنصر أو أكثر من مجموعة معينة وعنصر آخر أو أكثر من مجموعة أخرى , وتعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي إذا استخدمت بدقة وفُسرت نتائجها بعناية وهي من أقدم أدوات التحليل المالي حيث ظهرت في العقد الثاني من القرن التاسع عشر , كما تعد النسب المالية وسيلة هامة وناجحة في تقويم الأداء والرقابة المالية وذلك للأسباب التالية :

- ١- سهولة استخراجها من القوائم المالية
- ٢- إمكانية الاعتماد على النسب المالية في تحديد اتجاهات النمو والانكماش لأوجه النشاط كافة في المشروع .
- ٣- إمكانية متابعة أوجه النشاط في المشروع عن طريق مقارنة النسب المستخرجة لعدة سنوات
- ٤- إمكانية إجراء المقارنات بين النسب المماثلة لعدد من المنشآت المتماثلة من حيث النشاط للحكم على مدى نجاح أعمال المشروع موضع الدراسة .

أنواع النسب المالية :

تصنف النسب المالية وفق أسس مختلفة ومتعددة , فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب , أو حسب الهدف من التحليل , أو حسب الأنشطة الاقتصادية للمشروع ولأجمال هنا لذكر جميع هذه التصنيفات إنما سيتم عرض النسب المالية الأكثر دلالة وفائدة في دراسة وتحليل المركز المالي واهم هذه النسب :

- ١- نسب السيولة
- ٢- نسب الربحية
- ٣- نسب النشاط
- ٤- نسب التغطية

• نسب السيولة :

تعتبر السيولة في أي مؤسسة من المؤشرات الهامة التي تقيس مقدرة هذا المؤسسة على مواجهة الالتزامات الناجمة عن أعمالها الاعتيادية , ودراسة السيولة تتناول الفترة الزمنية اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية وكذلك تكاليف تحويل هذا الأصل إلى نقدية ,وتتم دراسة سيولة المشروع بواسطة النسب الثلاث التالية :

أ- نسبة التداول : وتقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وهي تعكس نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{100 \times \text{الخصوم المتداولة}}$$

ولا توجد هناك نسبة دقيقة ومعينة لأخذها كمعيار للحكم على سيولة أي منشأة و هي تختلف من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة نشاط هذه المنشأة , إلا انه عادة مايقوم المحلل المالي بالحكم علة مؤشرات نسبة التداول من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو (١:٢) حيث يشير هذا المعيار إلى إن تحتفظ أي منشأة بوحدي نقد من الأصول المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات . الأمر الذي يساعد المنشآت على سداد ديونها في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد .

ب- نسبة السيولة السريعة : في هذه الحالة يتم استبعاد المخزون عند احتساب هذه النسبة وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{100 \times \text{الخصوم المتداولة}}$$

والسبب في استبعاد المخزون عند احتساب هذه النسبة يعود إلى وجود عدة أصناف من المخزون لا يمكن بيعها بسهولة لأنها تكون مكتملة لأصناف أخرى وكذلك عادة ما يتم بيع المخزون بالدين وهذا يعني انه يتحول إلى ذمم مدينة قبل إن يتحول إلى نقد ت- نسبة الجاهزية النقدية : في هذه الحالة يتم مقارنة الأصول النقدية وشبه النقدية والتي تمثل الأموال النقدية وشبه النقدية والتي تمثل الأموال النقدية في صندوق المنشأة أو في المصارف وكذلك أوراق القبض القابلة للخصم والأوراق المالية القابلة للبيع في سوق الأوراق المالية وحيث يتم مقارنتها مع الخصوم المتداولة بالعلاقة :

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية}}{100 \times \text{الخصوم المتداولة}}$$

• نسب الربحية :

يعتبر تحقيق الأرباح السبب الرئيسي في قيام المنشآت الاقتصادية واستمرارها وكذلك يتم اللجوء إلى دراسة معدلات الربحية لهذه المنشآت ومقارنتها مع المنشآت المماثلة لها لما لهذا التحليل من أثر مباشر على تحليل باقي أوجه النشاط في هذه المنشآت ويمكن دراسة ربحية أي مشروع بواسطة نوعين من النسب هي :

أ- نسب ربحية المبيعات : وهي نسبة هامش الربح , وهامش الربح الإجمالي

١- نسبة هامش الربح :

ويقىس هذا المؤشر المبلغ المتبقي على شكل نسبة مئوية من كل وحدة نقدية بعد دفع المنشأة لثمن بضائعها وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل وتحسب العلاقة :

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{مجمول الربح}}{100 \times \text{صافي المبيعات}}$$

٢- نسبة هامش الربح الصافي :

وهذه النسبة تبين لنا مقدار الربح الصافي الذي تحققه المنشأة من صافي مبيعاتها المتحققة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{صافي المبيعات}}$$

ب- نسب ربحية الاستثمارات :

١- نسبة العائد على الاستثمار :

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صاف الربح بعد الضريبة ومجموع الأصول , وكذلك تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح من استخدام الأصول المتاحة وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$$

٢- العائد على حقوق الملكية : وتقيس هذه النسبة العائد المتحقق من استثمار المالكين في المنشأة وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{100 \times \text{حقوق الملكية}}$$

٣- نسبة الربح الشامل :

$$\text{نسبة الربح الشامل} = \frac{\text{صافي الربح الشامل بعد الضريبة}}{100 \times \text{صافي المبيعات}}$$

• نسب النشاط :

تستخدم هذه النسب لتقييم كفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها المتاحة حيث إن دوران هذه الأصول يحدد زمن الدورة التشغيلية والذي يعرف بالزمن اللازم لتحويل النقد إلى بضاعة ثم نقد مرة أخرى ومن هذه النسب التالية :

١- معدل دوران المخزون : وتبين هذه النسبة قدرة وكفاءة المنشأة في إدارة المخزون وبيع بضائعها وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{100 \times \text{وسطي المخزون}}$$

ويتوقف ارتفاع وانخفاض معدل دوران المخزون على طبيعة السلع التي تتعامل فيها المنشأة من حيث سرعة التلف والبضائع التي ترغب المنشأة بالتخلص منها بشكل سريع بينما يكون عكس ذلك في المنشآت التي تتعامل مع سلع لها قدرة تخزينية كبيرة كالسلع المعمرة والمجوهرات الثمينة وغيرها

٢- معدل دوران الحسابات المدينة: يستخدم هذا المعدل لتقويم كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها وتقويم السياسة الائتمانية المتبعة في هذه المنشأة :

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{100 \times \text{وسطي الحسابات المدينة}}$$

٣- متوسط فترة التحصيل : وتعتبر هذه النسبة من المؤشرات التي تساعد في تقييم سياسة منح الائتمان وسياسة التحصيل في المنشأة حيث تقيس السرعة التي تقوم بها المنشأة بتحصيل ديونها من الغير

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{وسطي الحسابات المدينة}}{\text{عدد أيام الفترة المدروسة}}$$

٤- معدل دوران الأصول الثابتة : وهذا المعدل يقيس كفاءة المنشأة في استخدام أصولها الثابتة في تحقيق المبيعات وهذا المعدل يدل أما على زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة أو وجود طاقة معطلة

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{100 \times \text{صافي الأصول الثابتة}}$$

٥- مشكلة المعطيات في الأجل القصير



مخاطر الإستثمار

بقلم مدير مالي
أحمد عباس

عند ما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار، فإنه سيواجه درجة من المخاطر مقابل توقعه الحصول على عائد معقول لذلك تعتبر المخاطرة عنصرا هاما يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري . وترتبط المخاطرة باحتمال وقوع الخسائر ، فكلما زاد احتمال وقوع الخسارة كلما كان الاستثمار أكثر خطورة والعكس صحيح .

أما العائد على الاستثمار فهو بمثابة المقابل الذي يتوقعه المستثمر مقابل الأموال التي يدفعها من أصل حيازة أداء الاستثمار او مقابل تخليه عن منفعة حالية على أمل الحصول على منفعة أكبر في المستقبل .

ونتيجة لهذه العلاقة الطردية بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة فإن جميع المستثمرين يسعون لتحقيق أعلى عائد عند مستوى معين من المخاطرة أو تخفيض المخاطرة إلى ادني مستوى ممكن عند مستوى معين من العائد .

وهناك أكثر من تعريف لمخاطر الاستثمار منها :-

- احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار .
- ومنها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية الواردة من الاستثمار .
- ومنها درجة التذبذب في العائد المتوقع أو درجة اختلاف العائد الفعلي قياسا بالمتوقع .

إدارة المخاطر

تتناول إدارة المخاطر العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة الاستثمار من وجهة نظر أصحابه .

ويمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها إدارة الحدث التي لا يمكن التنبؤ بها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب .

وعليه فإن إدارة المخاطر تتضمن ثلاث مراحل هي :-

- تعريف الخطر
- قياس الخطر
- إدارة الخطر .

كما أنها تتبع إحدى ثلاث استراتيجيات هي :-

- الاحتفاظ بالخطر
- أو تخفيض الخطر
- أو تحويل الخطر .

وإدارة المخاطر تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة والتعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة عليها . وان الغرض الاساسي لإدارة المخاطر يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بكل فاعلية وكفاءة . والقيام بإدارة المخاطر أصبح ضروريا لاستمرار المنشأة في ظل المنافسة العالمية المعاصرة .

وإدارة المخاطر المالية بأي منشأة تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسية :-

- الوقاية من الخسائر .
 - تغطية درجة الاستقرار في الإرباح .
 - تخفيض تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة .
- وإدارة المخاطر هي مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تخفيض الخسائر المحتملة وأن هذه الأنشطة تندرج تحت ثلاث مراحل أساسية هي :-

- تحديد وتعريف المخاطر التي تواجه النشاط .
 - قياس التأثير لكل خطر .
 - تحديد كيفية التعامل مع الخطر موضوع الاهتمام .
- وينظر إلى إدارة المخاطر على أنها نشاط يمارس بشكل يومي سواء على مستوى الأفراد أو المنظمات لان ام قرار ترتبط نتائجه بالمستقبل وطالما ان المستقبل غير مؤكد فلا بد من الاعتماد بشكل ما على مبادئ إدارة المخاطر .
- * وإدارة المخاطر تتضمن الأنشطة التالية :-
 - تجميع المعلومات عن الأصول الخطرة بالمنشأة .
 - تحديد التهديدات المتوقعة لكل أصل .
 - تحديد مواطن الخلل الموجودة والتي تسمح للتهديد بالتأثير في الأصل .
 - تحديد الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة إذا حدث التهديد المتوقع .
 - تحديد الأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لتخفيض أو تجنب الخسائر المحتملة .
 - تحديد الأدوات التي قررت المنشأة الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المحتملة .
 - وسيتم تكملة الموضوع نظرا لاهميتها في الآونة الأخيرة في الإعداد القادمة إن شاء الله



٣٠ نصيحة لتصبح أكثر ذكاء وتميزا

30 نصيحة لتكون أكثر ذكاء

اختلف تعريف الذكاء بين العلماء

في السنوات الأخيرة فلم يعد اجتياز اختبارات الذكاء المعتادة هو المقياس الأوحد لتحديد مستوي ذكاء الفرد بل أصبح الأمر أكثر شمولية فقد أصبح النجاح في العمل والحياة الاجتماعية والعلاقات الشخصية والتميز والحضور وسرعة رد الفعل وسعة الأفق من الأمور التي تحدد مستوي الذكاء وتسهم في تقييمه بشكل كبير

وتقدم مجلة النيوزويك الأمريكية ثلاثين نصيحة لزيادة الذكاء والحضور لدي الفرد من خلال تنمية القدرات العقلية وتحسن عمل الذاكرة وزيادة القدرة علي استيعاب الأمور وتحليلها تحليلا منطقيا وهي :

[١] أشارت الأبحاث العلمية الحديثة إلي أهمية ألعاب تنمية الذاكرة والتي من أهمها علي الإطلاق الكلمات المتقاطعة نظرا لبساطتها وسهولة الحصول عليها، فلا تشعر بتأنيب الضمير إذا قضيت بعض الوقت يوميا في محاولة حل ألغاز هذه اللعبة فلها فوائد عظيمة من أهمها الوقاية من تدهور القدرات العقلية ومرض الزهايمر.

[٢] الحرص علي تناول التوابل وخصوصا الكركم ففي الهند وتايلاند تقل معدلات تدهور القدرات العقلية بشكل كبير لأنهم معتادون علي تناول الطعام مضافا إليه مجموعة من التوابل تتألف من الكركم والكمون والكزبرة .

[٣] ممارسة نشاط بدني معتدل بصورة يومية مثل التمرينات الرياضية البسيطة أو الجري وذلك لتنشيط الدورة الدموية بالجسم وزيادة نسبة الأكسجين في الدم مما يعني وصول كمية أكبر من الأكسجين إلي المخ.

[٤] الحرص علي الانضمام إلي حلقات نقاشية تشتمل علي آراء وأفكار مختلفة أو متابعة البرامج التي تحلل الأحداث المختلفة التي تمر بها بلاد العالم، ففي دراسة أجريت عام ٢٠٠٩ وجد أن الأشخاص الذين يتابعون القنوات الإخبارية المتنوعة أكثر حضورا وفتحا من الأشخاص الذين يتابعون قناة إخبارية واحدة أو اثنتين.

[٥] عدم الاعتماد الكلي علي استخدام

أجهزة التليفون المحمول واللاب توب والآي باد وغيرها من الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تقلل من إعمال الشخص لعقله واعتماده علي الذاكرة.

[٦] الحصول علي القدر الكافي من النوم ليلا مع الحرص علي النوم لمدة ساعة في منتصف النهار فقد أشار العلماء إلي أن النوم ليلا لا يكفي لأن العقل يصاب بالارهاق من تراكم المعلومات ويكون في حاجة إلي شيء من الراحة لإعادة ترتيب المعلومات التي اكتسبها .

[٧] الاطلاع علي تطبيق أو برنامج يحمل اسم , TED Technology Entertainment , De sign الذي يجتمع فيه أصحاب العقول العلمية الخلاقة كل عام حيث يعرضون أحدث ما توصل إليه العلم في جميع المجالات وخصوصا الأبحاث المتعلقة بالبخ البشري.

[٨] الحرص علي القراءة وإن لم تكن من محبي القراءة فعليك بقراءة كتاب واحد فقط في العام بعد زيارة المعرض السنوي للكتاب وانتقاء كتاب من أفضل الكتب التي نشرت خلال العام.

[٩] محاولة الاعتماد علي الذاكرة بأكثر قدر ممكن والتخلص التدريجي من القلم والورقة لإعطاء فرصة للذاكرة لحفظ أرقام التليفونات والمواعيد المهمة. (١٠)- تعلم لغة جديدة فالتعلم بوجه عام يزيد من القدرة علي التركيز لأن اكتساب المعلومات وتخزينها في الذاكرة ثم استدعاءها مرة أخرى مما يعمل علي تنشيط الذاكرة وزيادة كفاءتها.

[١١] تناول قطعة من الشيكولاتة الداكنة يوميا فهي تقلل من خطر الإصابة بمرض الزهايمر لأنها غنية بالفلافونويد ومضادات الأكسدة كما تساعد علي خفض معدلات الكوليسترول الضار وبالتالي تقي من الإصابة بتصلب الشرايين المسبب الأساسي لضعف الذاكرة .

[١٢] تنمية المهارات اليدوية لأنها تعمل بصورة غير مباشرة علي تنمية المهارات الذهنية من خلال التعلم وإكتساب المهارات.

[١٣] التفكير الإيجابي والرضا الداخلي فقد أثبتت الدراسات أن السلام النفسي يزيد من قدرة الفرد علي الاستيعاب

والتحليل وبالتالي تتمتع بقدرات عقلية أفضل.

[١٤] أشارت دراسة علمية إلي أن ألعاب الكمبيوتر والبلادي ستیشن تكسب الفرد مهارات التوافق العضلي العصبي وتزيد من سرعته في رد الفعل.

[١٥] الحفاظ علي وجبة الإفطار التي تعد من أهم الوجبات في اليوم لأن الجسم يظل بدون تغذية طوال فترة النوم ليلا ويستمد الجسم الطاقة اللازمة للنشاط البدني والذهني من وجبة الإفطار.

مقالات ذات صلة:
روشة نجاح «الاستثنائيات» ٥ خطوات لتكوي ضمهن

[١٦] تناول المزيد من الزبادي فقد أكدت دراسة أجريت مؤخرا علي الفئران أن تناول الزبادي يزيد من نشاط خلايا المخ وخصوصا تلك المستولة عن المشاعر والذاكرة.

[١٧] التعرض لأشعة الشمس فهي مصدر الشعور بالطاقة والتركيز لأنها تقلل من هرمون الملاتونين الذي يدفع الشخص إلي النوم.

[١٨] مشاهدة المسرحيات المأخوذة عن الروايات الشهيرة لكبار الكتاب وعمل مقارنة بين الرواية والعمل الفني فالت نقد والتحليل من أهم الأمور التي يتم فيها إعمال العقل.

[١٩] محاولة تنظيم الأفكار وترتيبها حتي يسهل إستدعاؤها وتذكرها مرة أخرى .

[٢٠] الإكثار من شرب الماء لأن الجفاف أو قلة الماء في الجسم يؤثر علي خلايا المخ تأثيرا سلبيا حيث يجعلها تضطرب ويفقدها كفاءتها في العمل.

[٢١] الإكثار من الضحك فعندما يضحك الفرد تزداد قدرته علي الاستيعاب بنحو ١٤ ضعفا.

[٢٢] زيارة المعارض الفنية المختلفة وحضور حفلات موسيقية فالفن لا يزيد الذكاء فقط بل يقلل من الشعور بالضغط النفسي والتوتر الناتج عن ضغوط الحياة.

[٢٣] محاولة إتقان العزف علي آلة

موسيقية فعزف الموسيقى يحسن من القدرات الذهنية لأنها تصفي الذهن وتجعل الفرد أكثر هدوءا بالإضافة إلي أنه يزيد من كفاءة التوافق الوظيفي للعضلات.

[٢٤] التخلص الحقيقي من الضغوط والمشكلات وتصفية الذهن فإذا لم يفكر الفرد في المشكلات فهي تشغل العقل الباطن.

[٢٥] الحرص علي أخذ فترة من الراحة أثناء الاستذكار أو العمل مالا يقل عن ١٥ دقيقة كل ساعتين فالقدرة علي التذكر والاسترجاع تتراجع بعد هذه المدة من التركيز المتواصل.

[٢٦] مضغ اللبان فقد ثبت أنه يقوي الذاكرة بنسبة ٣٥ ٪ لأنه يحفز إفراز الأنسولين بالجسم والذي يحفز بدوره جزءا من الدماغ المتعلق بالذاكرة.

[٢٧] تناول قليل من القهوة لأنها تساعد علي زيادة التركيز وقوة الذاكرة ولكن يفضل عدم تناول أكثر من ثلاثة أكواب من القهوة يوميا.

[٢٨] عدم الإفراط في تناول المهذئات ومضادات الاكتئاب والعقاقير المنومة لأنها تؤثر سلبا علي كفاءة الذاكرة وكذلك التدخين والمشروبات الكحولية لأنهاما يتسببان في تلف خلايا المخ.

[٢٩] التنظيم فالنسيان يصبح أسهل في الفوضى في حين يسهم النظام في سهولة عمل الذاكرة وكذلك التركيز واستخدام الحواس الخمس في عملية تخزين المعلومات.

[٣٠] الخروج إلي الطبيعة والتأمل فقد أظهرت الدراسات العلمية أن التأمل والاسترخاء يعملان علي تحسن عمل الذاكرة بصورة أفضل من تناول العقاقير الطبية.

اهداف
محاسبة
المسئولية

اقتصاديات السياحة الحلال

حوكمة الشركات - الرقابة ضد الفساد المالي والإداري

نواع الأصول الملموسة

30 نصيحة لتكون أكثر ذكاء



www.aam-web.com



www.aam-web.com



Phone: +965 97484057



Email: info@aam-web.com



www.aam-web.com